

أهمية توفر المحددات السياسية لتجسيد الديمقراطية التشاركية في الجزائر

د. فريدة حموم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، علاقات دولية، f.hamoum@univ-jijel.dz

د. آسيا لعمرائي، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، علاقات دولية ³ ass_lamrani@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/08/30

تاريخ القبول: 2020/07/04

تاريخ الاستلام: 2020/01/04

الملخص:

تقر الأنظمة السياسية الديمقراطية بأن المواطن هو أساس العملية السياسية وعليه أن يشارك في عملية اتخاذ مختلف القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستويين المحلي والوطني، على اعتبار أنه أساس وعمود التنمية، والمستفيد الأول منها، مما يشير لأهمية الديمقراطية التشاركية في نجاح العملية السياسية، وهو ما نسعى لتبينه في هذا المقال من خلال البحث عن أهمية المحددات السياسية في تمكين المواطن من ممارسة ديمقراطية تشاركية فعلية وفعالة.

تستوجب فاعلية الديمقراطية التشاركية توفر جملة من المحددات خاصة السياسية منها، فلا يمكن الحديث عن ديمقراطية تشاركية فعلية دون وجود أحزاب سياسية قوية قادرة على التنافس، آليات قانونية لتجسيدها، مجتمع مدني مستقل، إعلام حر ومواطن واع.

الكلمات الدالة: الديمقراطية التشاركية، التنمية المحلية، المحددات السياسية، المشاركة السياسية، العملية السياسية.

Résumé

Les systèmes politiques démocratiques reconnaissent que le citoyen est la base du processus politique et qu'il doit participer au processus de prise de diverses décisions politiques, économiques et sociales aux niveaux local et national, car il est l'origine, le pilier, et le premier bénéficiaire du développement, ce qui indique l'importance de la démocratie participative dans la réussite du processus politique, et l'importance des déterminants politiques pour permettre au citoyen de pratiquer une démocratie efficace et participative, c'est ce que nous essaierons de démontrer dans cet article.

L'efficacité de la démocratie participative requiert la disponibilité d'un certain nombre de déterminants, notamment politiques, il n'est donc pas possible de parler de démocratie participative réelle sans l'existence de partis politiques compétitifs, de mécanismes juridiques, d'une société civile indépendante, de médias libres et d'un citoyen conscient.

Mots clés : Démocratie participative. Développement collective. Déterminants politiques. Participation politique. Processus politique.

مقدمة

نصت المادة 15 من التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016م على تشجيع الدولة للديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، وهو تأكيد السلطة السياسية الجزائرية على أهمية إشراك المواطن في تسيير الأمور المرتبطة مباشرة بحياته اليومية، فتعرف الديمقراطية التشاركية على أنها نظام يمكن المواطنين من المشاركة في اتخاذ القرار وصنع السياسات العامة عن طريق

تفاعلهم المباشر مع السلطات القائمة بهدف زيادة الشفافية والمساءلة، وترسيخ ثقافة المشاركة الشعبية في تدبير الشأن المحلي، تدعيما للديمقراطية التمثيلية وليس تعويضا أو استخلافا لها، إضافة إلى أنها ما يميز المجتمعات الحديثة وإحدى طرق تجسيد الديمقراطية بصفتها حكم الشعب ولأجل الشعب.

يشكل المواطن بإجماع الدارسين للسياسة ولشؤون الإدارة أساس السياسة العامة ونواتها، ولكي تضمن له الديمقراطية التشاركية لا بد من توفر مجموعة من المحددات القاعدية منها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، الأمر الذي ينعكس في الأخير على مدى فاعليتها ونجاعتها، وهو ما يشير إلى أهمية دراسة موضوع المحددات السياسية كشرط أساسي لقيام الديمقراطية التشاركية وباقي المحددات، لذلك نهدف من خلال هذه الدراسة تبيان أهمية توفر المحددات السياسية لتمكين المواطن من ديمقراطية تشاركية فعلية وليس شكلية، فالإشكالية المطروحة هي:

ما هي أهم المحددات السياسية الواجب توفرها لتمكين المواطن من المشاركة فعليا في اتخاذ القرارات ورسم

السياسات العامة على المستوى المحلي؟

لا يمكن الحديث عن ديمقراطية تشاركية فعلية في الجزائر دون وجود أحزاب سياسية قوية قادرة على المنافسة الحرة والنزهاء، آليات قانونية متكاملة لتجسيدها، مجتمع مدني مستقل وحائز على ثقة المواطن، إعلام حر ومتعدد وأخيرا مواطن واع ومهتم بالشأن المحلي .

سنتطرق للموضوع ونتناول الإشكالية المطروحة من خلال التطرق للنقاط التالية:

1. الترابط بين ثلاثية الديمقراطية التشاركية، المشاركة السياسية والتنمية المحلية.
2. المحددات السياسية لإشراك المواطنين في صنع السياسات العامة واتخاذ القرار.

I. الترابط بين ثلاثية الديمقراطية التشاركية، المشاركة السياسية والتنمية المحلية.

يرجع ظهور الديمقراطية التشاركية أو التساهمية إلى أواخر ستينات القرن الماضي في البلاد الغربية ضمن النقاشات الدائرة حول حدود الديمقراطية التمثيلية، نتيجة الاحترافية السياسية والهيمنة العلمية للخبراء، فتجسدت فكرة ضرورة منح المواطنين وسائل المناقشة والتعبير عن آرائهم والتأثير في القرارات التي تعينهم¹ خاصة منها تلك التي تتخذ على المستوى المحلي، مما يجعل الترابط قوي بين الديمقراطية التشاركية التي تستند على المشاركة السياسية كآلية لإنجاح التنمية المحلية.

I. 1. الديمقراطية التشاركية والمشاركة السياسية

تعني المشاركة السياسية كل نشاط سياسي يعبر عن مساهمة المواطنين في إطار النظام السياسي لإنجاز العملية السياسية، ويرى صموئيل هنتنغتون أنها ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون قصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان فرديا أو جماعيا، منظما أو عفويا، متصلا أو منقطعاً، سلميا أم عنيفا، شرعيا أو غير شرعي، فعلا أم

¹ - عبد المجيد براح، " الديمقراطية التشاركية"، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، عدد خاص بأشغال الملتقى الوطني حول موضوع مؤشرات الحكم الرشيد وتطبيقاتها (06 و 07 أفريل 2011)، جامعة وهران، مخبر القانون، المجتمع والسلطة جامعة السانبا وهران، 2011، ص ص 102/108، ص 106.

غير فعال،¹ فتمثل المشاركة السياسية قدرة المواطنين على التعبير العلني، والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بصورة مباشرة أو عن طريق ممثلين عنه، فهي تعتبر جوهر المواطنة وحقيقتها العملية.²

تتوجه الدعوة للمشاركة السياسية نحو تحقيق الديمقراطية بإشراك الجماهير في العمل السياسي ودعم وتحريك النظام السياسي القائم، وما يمكن استخلاصه في هذا الصدد يتركز في:

✓ أن المشاركة/ الديمقراطية تعني تحقيق مساهمة ومشاركة أوسع للشعب في رسم السياسات العامة، وضع القرارات، اتخاذها وتنفيذها.

✓ أن المشاركة/ الديمقراطية تعني إعادة هيكلة تنظيم بنية النظام السياسي ومؤسساته وعلاقاته بما يتلاءم وصيغة المشاركة الأوسع للشعب في العملية السياسية وفعاليتها.

✓ أن المشاركة/ الديمقراطية أصبحت أحد معايير الشرعية السلطوية السياسية في أي مجتمع.

✓ أن المشاركة/ الديمقراطية توفر للسلطة فرص التعرف على رأي الشعب واتجاهاته.³

تعرف الديمقراطية التشاركية بعدة تسميات، فسميت في التجربة الانجليزية 'بالديمقراطية التداولية'، وفي ألمانيا 'بالديمقراطية المحلية'، وفي فنزويلا 'بالديمقراطية التشاركية'، أما في سويسرا فقد اصطلح عليها 'بالديمقراطية شبه المباشرة'، أما في فرنسا فقد سميت 'بالديمقراطية الجوارية' بعد إقرار قانون سنة 2002 لمفهوم ديمقراطية القرب،⁴ وسنعمد في دراستنا على تسمية الديمقراطية التشاركية كونها الأكثر استعمالاً وانتشاراً في الكتابات العربية.

وتتفق معظم التعاريف حول توفرها على العناصر التالية:

✓ تبني مفهوم الديمقراطية من الأسفل.

✓ تعتبر مكمل للديمقراطية التمثيلية وليست بديلاً لها.

✓ تتسم بالتفاعل المباشر والنشط بين المواطن وقضاياه.

✓ دور بارز للمحليات في إطار آليات التنفيذ.⁵

¹ - حسين قادري، "المشاركة السياسية كآلية من آليات الديمقراطية في العالم العربي - الجزائر نموذجاً"، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد 04، ص 112/97، ص 99

² - ابتسام بولقواس، "المواطنة وحق المشاركة في الحياة السياسية"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 15، جوان 2017، ص 639/617، ص 622.

³ - ثامر كامل محمد الخرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 184.

⁴ - مفيدة مقورة، "الديمقراطية التشاركية توجه جديد لتفعيل مشاركة المواطن على ضوء مؤشرات الحكم الرشيد"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة الأغواط، المجلد 05، العدد 1، جانفي 2019، ص 236/222، ص 224.

⁵ - مولود عقوي، "الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية"، مجلة القانون، العدد 06، جوان 2016، ص 2018/202، ص 205

تسعى الديمقراطية التشاركية إلى تامين وتوطيد العلاقة بين السلطة والمواطن وإشراكه في الشأن العام لتحقيق الكفاءة والفاعلية، والتي تظهر من خلال قدرة الأجهزة والإدارات المحلية على تحويل الموارد المحلية البلدية أو الولائية إلى مشاريع وبرامج تنعكس على حياة المواطنين، سواء كانت في ميدان الصحة أو التعليم أو التشغيل أو غيرها.

إن مجيء المنطق التشاركي كان بهدف تعزيز مكاسب المنطلق التمثيلي، ولسد الفراغات التي يعاني منها، ولتدارك فرصة المشاركة في التدبير الجماعي، والمساهمة في الاستراتيجية المحلية، وفي بلورة واتخاذ القرار المحلي الذي يهم السكان المحليين، وهو يعني أن الديمقراطية التشاركية لا تعوض الديمقراطية التمثيلية بل تكمّلها، فالمشاركة السياسية هي جملة الآليات والإجراءات التي تمكن من إشراك المجتمع المدني والمواطنين في صنع السياسات العامة، وتمتين دورهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام، عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة سواء على الصعيد الوطني أو المحلي.¹

ترتكز ضرورة إعادة تفعيل الديمقراطية على ما يجب أن يتمتع به المواطنون من دور وسلطة في اتخاذ القرارات وعلى مواطنة فاعلة ومطلعة، وعلى تكوين جمهور فاعل وقادر على التحري والبحث عن الحل المناسب لمشاكله،² الأمر الذي يستلزم تدعيم المشاركة السياسية للمواطنين عن طريق دعم التنشئة السياسية والثقافة السياسية بالنحو الذي يعزز اهتمامهم بالعملية السياسية، فترتكز الديمقراطية التشاركية السليمة والحقيقية على المشاركة السياسية، التي عن طريقها يشعر الناس بأهمية الديمقراطية التشاركية ويمارسونها وتصبح جزء من ثقافتهم.³

تعمق الديمقراطية التشاركية كذلك مبدأ المواطنة، حيث يشعر المواطن بمسؤولية أكبر تجاه غيره والوطن، فيهتم أكثر بالمشاركة السياسية، وهي كما أشرنا إليه سابقا لم تأتي لتعويض الديمقراطية النيابية أو التمثيلية بل لتدعيمها بهدف تحقيق وتجسيد أكبر للتنمية المحلية، لأن المواطن لم يعد يقتصر دوره على انتخاب ممثليه في البلدية أو الولاية بل يجب عليه حضور جلسات المجالس الشعبية البلدية، وطرح انشغالاته، ودراسة أهم القضايا والمسائل التي تمس حياته اليومية ومستقبله.

I. 2. الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.

قدمت الأمم المتحدة تعريفا للتنمية المحلية على أنها العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدة هذه الأخيرة على الاندماج في حياة الأمة، والمساهمة في تقدمها،⁴ وأصبح للمواطن في إطار تقارير التنمية الإنسانية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية

¹ - باديس بن حدة، " آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية، " المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، العدد 10، جانفي 2017، ص ص 282 / 297، ص 284.

² - عبد المجيد براج، مرجع سابق الذكر، ص 107.

³ - زكريا حريزي، " المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية، " المجلة الجزائرية للأمن والإنساني، مخبر الأمن الإنساني جامعة باتنة 1، العدد 06، جويلية 2018، ص ص 335/317، ص 323.

⁴ - حجاب عبد الله، " التنمية المحلية.... النظريات الاستراتيجية والأطراف الفاعلة لتحقيقها، " مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثلجي الأغواط، العدد 06، جوان 2017، ص ص 366/353، ص 357.

منذ 1990 دورا هاما في تجسيد التنمية من خلال اعتباره محرك التنمية، والفاعل فيها والمستفيد منها، لذا فالديمقراطية التشاركية تجسيد للتنمية الإنسانية على المستوى المحلي.

يقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين أساسيين هما: المشاركة الشعبية في جهود التنمية والتي تقود الى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية حياتهم معتمدين على مبادراتهم الذاتية، وكذا توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع على النفس والمشاركة¹.

يتوقف أداء الهيئات المحلية على تمهيد الطريق بإحداث انفتاح سياسي يمكن الجماهير الشعبية من المشاركة في تقرير مستقبلها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وذلك عبر مجالس الحكم المحلي، لذا يتوقف نجاح الهيئات المحلية في مواجهة تحديات التنمية على درجة الانفتاح في النظام السياسي، ومستوى المشاركة الشعبية التي تسمح بها السلطة المركزية.

ويقصد بالمشاركة في التنمية المحلية إسهام المواطنين في التصميم والإشراف على تنفيذ السياسات المحلية سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية²، فلا يمكن الحديث عن تنمية محلية دون إشراك المواطن، ولقد جاءت فكرة التشاركية بغرض عزل التعقيدات الإجرائية المعقدة للأهداف التنموية، والتي حالت دون تحقيق الحركة الضامنة للتوزيع العادل للثروة والعدالة الاجتماعية³.

ترتكز التنمية المحلية كثيرا لإنجاحها على تحديث الإدارة وتنميتها، عن طريق تكوين إطارات وقيادات محلية ذات كفاءة عالية، فلا يمكن تحقيق التنمية إلا من خلال إدارة قوية تحارب الفساد وتبتعد عن البيروقراطية بمفهومها السلبي، فيرى بيتر دريكر Peter DRUCKER أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي نتاج الإدارة، وأنه لا توجد دول متخلفة وإنما دول غير مدارة⁴.

تعتمد التنمية المحلية إذا على مبدأ استشارة جهود الأفراد والمواطنين في الكشف عن المشاكل التي تعاني منها مناطقهم وإيجاد الحلول الملائمة لها في ظل دعم الهيئات المركزية بهدف تحقيق تنمية وطنية شاملة⁵، فالمواطن يشارك في التخطيط للتنمية المحلية، ويساهم في تنفيذ مشاريع التنمية، وفي متابعة وتقييم هذه المشاريع لتحقيق أفضل النتائج، الأمر الذي يستدعي منه المشاركة الواعية والمستمرة والفعالة، وعدم الاكتفاء بانتخاب ممثليه المحليين في البلدية والولاية، فعليه التواجد في اتصال واحتكاك دائم مع صناعات القرار المحليين، فالهدف الأول من الديمقراطية التشاركية هو تحقيق وتجسيد التنمية المحلية.

¹ - عبد المطلب بيسار وحسين الأمين شريط، " التنمية المحلية في اطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية"، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد2، العدد02، 2018، ص ص 48/38، ص 41.

² - حجاب عبد الله، مرجع سابق الذكر، ص 363.

³ - عصام بن شيخ، الأمين سويقات، " إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي"، في عبد القوي بوحنية، الديمقراطية التشاركية: في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية: دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب أمودجا، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص ص 54/53.

⁴ - محمد اسليماني وعلي بايزيد، أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد3، جوان 2015، ص ص 185/161، ص 172.

⁵ - عبد المطلب بيسار وحسين الأمين شريط، مرجع سابق الذكر، ص 46.

- ✓ ولتحقيق مشاركة فعالة خاصة لإحداث التغيير والتنمية بالمجتمع يجب أن تتم المشاركة بما يلي:
- ✓ تعاون الأفراد مع بعضهم البعض تطوعيا من أجل إشباع احتياجاتهم المشتركة حسب الأولوية.
- ✓ ارتباط المشاركة الشعبية بخطة التغيير الاجتماعي الشامل أو المحدود.
- ✓ اعتماد المشاركة على فهم حاجات الواقع من جانب المشاركين ومن جانب واضعي الخطة.
- ✓ تضافر التوجيه والتدعيم الحكومي مع الجهود الأهلية.
- ✓ تزداد الفاعلية كلما كان الاعتماد على القيادات المحلية، وكلما كانوا أكثر استيعابا للواقع وإمكانات التغيير
- ✓ الإحساس بانتماء الأفراد للمجتمع المحلي نتيجة التفاعل المتبادل بين الأفراد والظروف المجتمعية ومشكلاتها.
- ✓ انضمام الأفراد إلى الجمعيات الأهلية كجمعيات تطوعية بدافع التعبير عن مشكلات المجتمع وبذل الجهد من أجل النهوض به¹.

وتعمل الجزائر في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى دفع قدرة السلطات المحلية والمجتمع المدني على ترقية التنمية المحلية، وتم توقيع اتفاق لتمويل برنامج الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية ممول من قبل الاتحاد الأوروبي قيمته ثمانية ملايين أورو، بهدف تحسين أنظمة التخطيط الاستراتيجي والديمقراطية المحلية عبر دمج المرأة والشباب وإشراكهم في الحوكمة، خصوصا في البلديات والولايات، ويتم تفعيل المبادرة في عدد من البلديات النموذجية للرفع من قدراتها لضمان دورها في الحوكمة.²

II. المحددات السياسية لإشراك المواطنين في صنع السياسات العامة واتخاذ القرار.

إن القول بوجود ديمقراطية تشاركية حين تتوفر المحددات والشروط السياسية أمر غير كاف ما لم تكن فعلية وفعالة، وهو أمر ضروري للقول بأننا توصلنا فعلا إلى إشراك المواطن في مسار التنمية المحلية، من خلال تجسيد حقه ودوره في المساهمة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة، ومراقبة ومتابعة عمل المسؤولين المحليين، فوجود ترسانة قانونية مؤسسة للديمقراطية التشاركية غير كافية في حالة عدم تفعيلها .

يستلزم قيام الديمقراطية التشاركية توفر مجموعة مشروط ومحددات سياسية، والتي تظهر مدى النية الحسنة للسلطة السياسية في إشراك المواطن في عملية صنع القرار المحلي، من خلال الآليات والميكانيزمات التي توفرها له، ويمكن ذكر أهمها في:

II. 1. الآليات القانونية

لتجسيد الديمقراطية التشاركية لابد من وجود نصوص قانونية تنص عليها وتضمن تطبيقها في الواقع، ونجد أن المشرع الجزائري أكد على الديمقراطية التشاركية في الدستور وفي قانوني البلدية والولاية، فقد كرست المادة 15 من الدستور الجزائري

¹ - عبد السلام عبد اللاوي، أمال بوبكر، "أهمية المشاركة الشعبية في تفعيل أداء الجماعات المحلية وتجسيد التنمية في الجزائر"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، المجلد 15، العدد 04، 2020، ص 109/97، ص 102-103

² - جهاد رحمان، عزوز بن عزوز، " الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية المنتخبة بالجزائر: واقع وأفاق"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد 9، ص 235/223، ص 232

مبدأ الديمقراطية التشاركية من خلال التأكيد على تشجيع الدولة للديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، واعتبرت المادة 17 منه المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية. أما قانون البلدية رقم 10/11 المؤرخ في 22 جويلية 2011 والمتعلق بالبلدية، فقد نص في مادته 02 على أن البلدية هي القاعدة اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وإطارا لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، كما تشير المادة 11 منه على أنها تشكل الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجوّاري. لقد قام المشرع الجزائري بوضع آليات قانونية للديمقراطية التشاركية من خلال المواد 97/13/12/11/02 من قانون البلدية، وتمثلت في:

- ✓ إشراك المواطنين في القرارات العامة التي تهمهم وفي عملية التنمية.
 - ✓ تشجيع المبادرات المحلية التي تهدف لتحفيز المواطنين بحثهم على المشاركة.
 - ✓ التقرير السنوي الذي يقوم به المجلس الشعبي البلدي لعرض نشاطه السنوي أمام المواطنين.¹
- وتنص المادة 12 على أنه " قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجوّاري المذكور في المادة 11 أعلاه، يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم."
- وتنص المادة 14 على حق كل شخص الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا قرارات البلدية، كما تنص المادة 36 من قانون الولاية على إمكانية المجلس الشعبي الولائي القيام بدعوة كل شخص من شأنه تقديم معلومات مفيدة لأشغال اللجنة بحكم مؤهلاته أو خبرته.
- لكن الملاحظ في الواقع هو وجود ضعف في الأطر والوسائل، مما ينحو بالديمقراطية التشاركية لتكون ذات طابع استشاري فقط، فتعمل المصالح التقنية والفنية للجماعات المحلية على توجيه المواطنين ورفض آرائهم بحجة افتقارهم للخبرة والكفاءة، بالإضافة إلى الضعف في الآليات، فإن كانت آليات الديمقراطية التشاركية تمكن المواطن من المشاركة والحوار وإبداء الآراء والاقتراحات إلا أنها ليس لها علاقة حاسمة ومباشرة في الأخير على مصدر اتخاذ القرار.
- يضاف إلى كل ذلك أن معظم القضايا التي تطرح على المواطنين للحوار والمناقشة، وانشغالات المواطنين أنفسهم تنصب على حسن تسيير المرافق العامة والجماعات المحلية مما يجعل المشاركة تفتقر إلى البعد السياسي وتنحصر في الجانب التسييري للشؤون العامة وفي الاهتمامات الثانوية والمحلية الضيقة على حساب الخيارات الوطنية.²
- وتؤكد المعطيات الميدانية أن اشراك المواطن في تسيير أمور بلديته المنصوص عليه قانونا، غير مطبقة بسبب نقص آليات ووسائل تطبيق هذه القوانين، ونجد ان قانون البلدية 10-11 يؤكد ان المشاركة الحقيقية للمواطنين في تسيير الشؤون

¹ - مريم لعشّاب، " التكريس الدستوري لمبدأ تشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 11، ص ص 208/195، ص 204.

² - مريم لعشّاب، مرجع سابق الذكر، ص 205.

المحلية تتم عبر المبادرات التنموية وتنفيذ المشاريع ومتابعتها، إلا أن غياب التعبئة في النطاق المحلي تجعل هذه المبادرات منعقدة على صعيد المجالس المنتخبة، ويتولى تنشيطها الولاية بدلا من المنتخبين والمواطنين.¹

ويؤدي الفساد من جانبه إلى فقدان الثقة في فاعلية القانون، ويرسخ السلوكيات السلبية، ويهدد المصلحة العامة، كما يؤثر على العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية، لأنه يجعل الثروة مخصصة لصالح فئة قليلة لكنها الأكثر نفوذا وامتلاكاً واحتكاراً للسلطة، وتكمن خطورة الفساد في كونه وسيلة لتحقيق الأهداف السياسية في دول العالم الثالث، وعامل من عوامل الاستقرار فيها.² فالفساد السياسي والإداري يخلق هذا الحق ويجعل المواطن ضعيف أمام المسؤول الإداري.

2. وجود إعلام حر ومستقل عن السلطة

لتكريس مشاركة المواطن في الحياة العامة لابد من أن نضمن له حرية الرأي، وسهولة الحصول على المعلومة، تقديمها والتعليق عليها، وذلك من خلال إعلام حر ومستقل، وترجع أهمية الإعلام لكونه عامل أساسي في نشر الوعي لدى الأفراد بأهمية المشاركة في رسم السياسات العامة واتخاذ القرار، وإرشادهم لكيفية القيام بذلك.

وتعتبر وسائل الإعلام من الأدوات الهامة في العملية التنموية وفي تنمية الثقافة السياسية من خلال تدخلها في عملية التثقيف السياسي بأدائها لدورها في التنشئة السياسية، فأهميتها تكمن في قوة تأثيرها على الأفراد والجمهير، ومنها عملها على تراكم المعارف والمعلومات السياسية، بناء المواقف السياسية، تعزيز المواقف والأفكار السابقة، والتحفيز على المناقشة والحوار.³

وخلص بعض الباحثين وهم ماكلود (Mclead)، بايب (Bybee) ودورال (Durall) إلى خمس وظائف يمكن أن تقوم بها وسائل الإعلام لتحقيق المشاركة السياسية وهي:

✓ تحفيز باعث المشاركة.

✓ تثقيف المواطن.

✓ تسهيل عملية صنع القرار خاصة عند الانتخابات من خلال توضيح القضايا وتبسيط الأضواء على

الشخصيات المؤثرة في الحياة السياسية.

✓ تحفيز المشاركة ذاتها.

✓ تعزيز الولاء لنظام أو اتجاه سياسي معين.⁴

¹ - عبد المجيد رمضان، " الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية"، دفا تر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، العدد 16، جانفي 2017، ص ص 88/75، ص 79.

² - هدى متكيس، "الشروط السياسية للتنمية"، في، مركز دراسات و بحوث الدول النامية، الفساد و التنمية (الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية) قضايا التنمية، القاهرة، مركز دراسات و بحوث الدول النامية، 1999، ص 31.

³ - سليم بوسقيعة، " الثقافة السياسية ودور الإعلام في تنميتها"، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة 2، العدد 11، مارس 2015، ص ص 130/107، ص ص 123-124.

⁴ - المرجع نفسه، ص 127.

برزت مع ظهور الأنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الاتصال الحديثة العديد من المبادرات لأجل تكريس مبادئ التشاركية، وهو ما يتيح لأي شخص الإدلاء برأيه من غرفته أو مكتبه الخاص بكل أريحية، وساهم في انتشار ظاهرة العرائض الإلكترونية في العالم، واعتماد آلية التصويت الإلكتروني، فالتقنية المعلوماتية من شأنها جعل المعلومات متوفرة لعموم السكان.¹

الأمر الذي ساهم في كسر آليات الاتصال التقليدية وهيمنة السلطة على الإعلام خاصة الرسمي منه، ومنه التحكم في الرأي العام، فقد عززت هذه الشبكات ثقافة الحوار والنقاش والاستقلالية الثقافية والانفتاح على الآخر، كما يوفر الإعلام الجديد الفرص للأفراد والمنظمات والجمعيات الخيرية والمؤسسات التعليمية والسياسية وغيرها لتبادل المعلومات والتفاعل والتواصل مباشرة دون تكلفة وفي وقت وجيز،² وهو ما ينعكس على دور الفرد في التفاعل مع الإدارة المحلية ومحيطه الاجتماعي.

II. 3. مجتمع مدني يعكس حركية المجتمع

إن تعزيز دور ومكانة المجتمع المدني أمر ضروري لتنمية المشاركة السياسية، كونه من أهم الركائز التي تقوم عليها هذه الأخيرة، لقيامه بعملية التأطير لمشاركة الأفراد في الشأن العام، وتوعيته بأهمية المشاركة في صناعة السياسات العامة واتخاذ القرارات، "وتزداد أهمية المجتمع المدني في تنظيم وتفعيل مشاركة الأفراد، والتأكيد على إرادة المواطن، وفي بناء المؤسسات، والمساهمة بفعالية في تحقيق التحول".³

تتحمل هيئات المجتمع المدني جانبا كبيرا من المسؤولية في نقل المواطن من حالة السلبية السياسية والاستقالة المدنية واللامبالاة الانتخابية إلى الحد الأدنى من النشاط السياسي والاقتصادي الإيجابي خاصة في حالات اشتداد تأزم العلاقة مع السلطة،⁴ كما تساعد تنظيمات المجتمع المدني في تمكين المواطن من الحصول على الحقوق المنصوص عليها دستوريا وقانونيا وتوعيته بها، لذا تهتم الدول الديمقراطية خاصة المتقدمة منها بتنمية المجتمع المدني وتقويته ليكون شريكا لها في تأطير المواطنين والجماعات خدمة للصالح العام.

يمكن للمجتمع المدني ممارسة الضغط على الجهات الرسمية بالنقد والرقابة لضمان شفافية تسييرها للشأن العمومي على المستوى المحلي، كما يضمن المشاركة في تسيير الشأن المحلي باستعمال العديد من الآليات للتأثير على عملية اتخاذ القرار

¹ - باديس بن حدة، مرجع سابق الذكر، ص 291

² - رقية مقدم، عبد القادر مالف، " دور الإعلام الجديد في تفعيل المشاركة السياسية"، مجلة الحوار الثقافي، جامعة مستغانم، المجلد 08، العدد 01، جانفي 2019، ص ص 92/79، ص 91.

³ - عبد الكريم هشام، " دور المجتمع المدني في تعزيز وتعميق الممارسة الديمقراطية"، مجلة المفكر، العدد 07، نوفمبر 2011، ص ص 338/323، ص 329.

⁴ - باديس بن حدة، مرجع سابق الذكر، ص 294.

ورسم السياسيات العامة، وضمان الشفافية، والرقابة والتقويم المستمرين لها، لذلك فإن تفعيل دوره سيعطي للسلطات المحلية "إطاراً ملائماً للحوار وحل المشاكل اليومية للمواطنين بشكل يساهم في دعم الثقة بينها وبين المواطنين".¹

يمكن تلخيص دور الجمعيات في دعم صياغة السياسة العامة في:

✓ المساهمة في تحليل حاجات السكان، وتحديد أولويات الحكم والقرب من الساكنة.

✓ المساهمة في تعبئة الساكنة لتمكينها من المشاركة في تدبير الشأن المحلي.

✓ تقوية الديمقراطية التشاركية والمرافعة ورفع العرائض حول مطالب السكان.

✓ مساءلة السلطة المحلية من أجل تحقيق الحكامة والرشادة التسييرية.

✓ التوعية والتحسيس وتوسيع المشاركة والديمقراطية والحوار المجتمعي.

✓ المساهمة في مراقبة مدى تحقيق الشفافية في التسيير.²

لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً بناءً وإيجابياً عبر الضغط باتجاه تبني الديمقراطية، وتعزيز الحرية وتأكيد المشاركة السياسية للأفراد وتعزيزها، وإرساء قواعد الاستقرار السياسي بما يحقق أهداف النظام السياسي وشرعية الممارسة السياسية وتنفيذ السياسات العامة ورفع الوعي وبناء القدرات انطلاقاً من رضا المواطنين ومساندتهم، كما يساهم في تأسيس أنظمة سياسية ومجتمعية قائمة على مبادئ دولة الحق والقانون، العقلانية في التسيير، الشفافية والديمقراطية التعددية والمشاركة.³

في الحقيقة أن القانون 12-06 المتعلق بالجمعيات بدلاً من أن يعطي مزيداً من الحرية والاستقلالية للجمعيات بعد الإصلاحات السياسية التي أعقبت المبادرة التي أعلن عنها رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة في خطابه للشعب بتاريخ 15 أبريل 2015 والتي تجسدت في مجموعة من القوانين، كرس تدخل الحكومة في العمل الجمعي بالتشديد في شروط وإجراءات التأسيس أو النظام الداخلي والتعامل مع الجهات الأجنبية، إضافة إلى الصلاحيات الواسعة التي تمكن الحكومة من حلها وتجميد نشاطها.⁴

يعتبر العمل الخيري التطوعي من قبل جمعيات المجتمع المدني أحد ركائز نجاح برامج التنمية المحلية عن طريق المشاركة الشعبية لأفراد الوحدة المحلية،⁵ لذا فإن ضعف أو غياب أو محدودية مؤسسات المجتمع المدني يضاعف إمكانات تبلور نمط

¹ - الأمين سويقات، " دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالي الجزائر والمغرب"، دفا تر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 17، جوان 2017، ص ص 256/243، ص 245.

² - باديس بن حدة، مرجع سابق الذكر، ص 294.

³ - عبد الكريم هشام، مرجع سابق الذكر، ص ص 330-331.

⁴ - الأمين سويقات، مرجع سابق الذكر، ص 247.

⁵ - عبد المطلب بيسار وحسين الأمين شريط، مرجع سابق الذكر، ص 46.

حديث من التنظيم السياسي التعددي، ومنه نظام ديمقراطي يشجع على المشاركة الفاعلة،¹ وهو ما يجعل منه محددًا سياسيًا هامًا لتفعيل الديمقراطية التشاركية على المستويين المحلي والوطني.

ويتسم تعاطي السلطة في الجزائر مع الحركة الجموعية والمجتمع المدني ككل بالارتجالية والمناسباتية، فلا توجد سياسة واضحة لدى الدولة تقوم على إشراك كل المؤسسات الشعبية، بما فيها الجمعيات في التدبير المحلي، ويمكن القول أن هذه السياسة تعاني من قصور واضح ضمن مستويات عديدة، يمكن حصرها في مستويين أساسيين هما: ضعف الميزانية التي تخصصها الدولة لهذا القطاع، وسعي العديد من الأطراف والمؤسسات وعلى رأسها السلطة السياسية القائمة احتواء جمعيات المجتمع المدني أو على الأقل منافسة أدوارها.²

II. 4. تعددية حزبية تنافسية

للأحزاب السياسية أهمية كبيرة في ترقية العمل الديمقراطي وتمكين المواطنين من المشاركة السياسية وتفعيل الديمقراطية التشاركية، ويعرف الحزب على أنه "مجموعة من الأفراد تجمعهم فكرة معينة تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل استلام السلطة، أو الاشتراك في السلطة لتحقيق أهداف معينة."³

ويعد تنوع الأحزاب السياسية وتعدد ميزات الديمقراطيات الحديثة كونها تعكس التنوع الفكري والإيديولوجي داخل المجتمعات وهو ما يضمن تمثيل كل الجماعات والأفراد، ونقل انشغالاتهم للسلطة والدفاع عن أفكارهم ومصالحهم، تفاديا لاحتكار السلطة من فئة معينة وهو ما يضمن في الأخير قيام الديمقراطية التشاركية.

من خلال دراسة الظاهرة الحزبية نطلع على التركيب الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع والعلاقات بين القوى الاجتماعية والإيديولوجيات السائدة في المجتمع وأساليب العمل السياسي والحزبي وكيفية أداء الوظائف المختلفة للنظام السياسي،⁴ فلا يمكننا فهم العملية السياسية داخل الدولة دون معرفتنا لتركيبها الحزبية.

تعطي التعددية الحزبية الأفراد حرية الانتماء لأي حزب يتماشى وتطلعاتهم مما يعطي لهم حرية أكبر في التعبير عن آرائهم ومطالبهم وانشغالهم، ويضمن روح الديمقراطية، "فقبل أن تكون الديمقراطية شكلا لنظام الحكم، هي تعبير عن مجمل القيم الإنسانية وتجسيد لها، إنها نظام وشكل حياة لا يعني شيئا إذا بقيت مجرد شعار يرفع لتحقيق مكاسب سياسية معينة."⁵

¹ - فاطمة بودرهم، " أزمة المشاركة السياسية في الدول النامية، " المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، العدد 5، جوان 2013، ص 149/122، ص 128/127.

² - عبد السلام عبد اللاوي، أمال بويكر، مرجع سابق الذكر، ص 106.

³ - ياسين محمد حمد، الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008، ص 96.

⁴ - ثامر كامل محمد الخرجي، مرجع سابق الذكر، ص 113.

⁵ - علي عبود المحمداوي، حيدر ناظم محمد، مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني (دراسة في الأسس والمقومات والسياق التاريخي)، (د.ب.ن): دار صفحات للدراسات والنشر، 2011، ص 88.

إن هيمنة حزب أو فئة أو نخبة سياسية معينة على عملية صنع القرار ورسم السياسات كنتيجة لضعف الأحزاب السياسية، ينعكس على القدرة الفعلية للمواطنين غير المنتمين إليها في المشاركة في تسيير الشؤون المحلية، ومساءلة، ومراقبة المسؤولين المحليين، مما يطرح الجدوى من تعددية سياسية لا تضمن مشاركة فعلية للمواطنين في المساهمة في التنمية المحلية.

الخلاصة

في ختام دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

➤ أن المواطن هو الهدف والغاية من الديمقراطية التشاركية، التي تهدف إلى تثمين وتوطيد العلاقة بين السلطة والمواطن وإشراكه في الشأن العام لتحقيق الكفاءة والفاعلية، فالمشاركة الشعبية من أهم آليات تفعيل التنمية محليا ووطنيا، وكلما كانت المشاركة أكبر كلما زادت فرص تحقيق ونجاعة التنمية.

➤ إن أهمية ديمومة تفاعل المواطن مع الحياة السياسية أوجدت الديمقراطية التشاركية لضمان استمرارية مشاركته في عملية صنع واتخاذ القرارات على المستوى المحلي، وهي ليست استبدالا للديمقراطية التمثيلية أو النيابية بل تقوية لها.

➤ لا يمكن إحداث تنمية محلية في ظل غياب مشاركة المواطن في رسم السياسات العامة لأن تحقيق النتائج يستدعي مشاركته في التخطيط للتنمية، وتنفيذ المشاريع التنموية ومتابعة إنجازها لأنه الهدف والغاية والوسيلة لأجل تحقيق تنمية إنسانية محلية.

➤ إن المشاركة السياسية هي جملة الآليات والإجراءات التي تمكن من إشراك المواطنين في صنع السياسات العامة، وهي تستدعي توفر مجموعة من المحددات السياسية أهمها: أحزاب سياسية تنافسية، آليات قانونية لتجسيدها، مجتمع مدني مستقل وإعلام حر.

➤ تقوم الديمقراطية التشاركية على فكرة أساسية وهي ضرورة تمكين المواطن من المساهمة في صنع القرار السياسي والسياسة العامة وليست مجرد قوانين تسن وشعارات ترفع ووعود تطلق في الحملات الانتخابية.

➤ تظهر الديمقراطية أحد العناصر الأساسية لمكافحة الفساد السياسي والإداري، فكلما كان النظام السياسي تسلطيا كلما زاد ذلك من صعوبة القضاء على الظاهرة، فالشفافية في التسيير والمساءلة وقوة الإعلام والرأي العام مكونات أساسية للقضاء على الفساد بكل أشكاله، وهي في نفس الوقت شروط أساسية لتحقيق الديمقراطية التشاركية مما يزيد من أهميتها في المجتمعات النامية.

➤ لا يمكن إنجاح الديمقراطية التشاركية دون وجود مجتمع مدني قوي، فاعل ومستقل عن السلطة السياسية القائمة، وكذا من دون تكوين مواطن واع مدرك لأهمية الدور الذي يلعبه في مجتمعه.

في الأخير نقدم التوصيات التالية:

➤ إلزام وتعويد المسؤولين السياسيين والمنتخبين المحليين والإداريين على الاستماع لانشغالات المواطنين، والتقرب منهم لمعرفة حاجاتهم، والتكفل بانشغالاتهم كونهم أساس التنمية المحلية وهدفها.

➤ تطوير وتحديث النصوص القانونية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية خاصة منها تلك المرتبطة بالولاية والبلدية لإشراك فعلي وفعال للمواطن في صنع السياسة العامة، واتخاذ القرارات المصيرية في حياته اليومية.

➤ تقوية وتفعيل النشاط الجماعي في الشأن المحلي لما للجمعيات من دور هام في مراقبة، ومتابعة، ومرافقة المنتخبين المحليين والمسؤولين الإداريين في رسم السياسات وتنفيذها.

➤ تحرير الإعلام وتحليله من التبعية للسلطة السياسية، ليركز أكثر على تبيان واقع التنمية المحلية، وإيصال المعلومة الصحيحة للمواطنين، ونقل انشغالهم لصناع القرار.

قائمة المراجع:

الكتب:

1. كامل محمد الخزرجي (ثامر)، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
2. محمد حمد (ياسين)، الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.
3. مركز دراسات وبحوث الدول النامية، الفساد والتنمية (الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية) قضايا التنمية، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1999.
4. عبد قوي (بوحنية)، الديمقراطية التشاركية: في الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015.
5. عبود المحمداوي (علي)، ناظم محمد (حيدر)، مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني (دراسة في الأسس والمقومات والسياق التاريخي)، (د.ب.ن): دار صفحات للدراسات والنشر، 2011.

المجلات:

1. اسليماني (محمد) وبايزيد (علي)، " أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد3، جوان 2015، ص ص 185/161.
2. بودرهم (فاطمة)، " أزمة المشاركة السياسية في الدول النامية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة1، العدد5، جوان 2013، ص ص 149/122.
3. بولقواس (ابتسام)، «المواطنة وحقوق المشاركة في الحياة السياسية»، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد15، جوان 2017، ص ص 639/617.
4. بوسقيعة (سليم)، " الثقافة السياسية ودور الإعلام في تنميتها"، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة2، العدد11، مارس 2015، ص ص 130/107.
5. عبد المطلب بيسار وحسين الأمين شريط، " التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية"، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد2، العدد02، 2018، ص ص 48/38.
6. بن حدة (باديس)، " آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، العدد10، جانفي 2017، ص ص 297 /282.

7. هشام (عبد الكريم)، " دور المجتمع المدني في تعزيز وتعميق الممارسة الديمقراطية، " **مجلة المفكر**، العدد 07، نوفمبر 2011، ص 338/323.
8. حريزي (زكريا)، " المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية دورها في تكريس الديمقراطية التشاركية، " **الجملة الجزائرية للأمن الإنساني**، مخبر الأمن الإنساني جامعة باتنة 1، العدد 06، جويلية 2018، ص 335/317.
9. لعشاب (مريم)، " التكريس الدستوري لمبدأ تشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، " **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، العدد 11، ص 208/195.
10. مقدم (رقية)، مالفني (عبد القادر)، « دور الإعلام الجديد في تفعيل المشاركة السياسية، " **مجلة الحوار الثقافي**، جامعة مستغانم، المجلد 08، العدد 01، جانفي 2019، ص 92/79.
11. مقورة (مفيدة)، " الديمقراطية التشاركية توجه جديد لتفعيل مشاركة المواطن على ضوء مؤشرات الحكم الراشد، " **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، جامعة الأغواط، المجلد 05، العدد 1، جانفي 2019، ص 236/222.
12. سويقات (الأمين)، " دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالي الجزائر والمغرب، " **دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 17، جوان 2017، ص 256./243.
13. عبد السلام عبد اللاوي، أمال بوبكر، " أهمية المشاركة الشعبية في تفعيل أداء الجماعات المحلية وتحسين التنمية في الجزائر، " **مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي**، جامعة المسيلة، المجلد 15، العدد 04، 2020، ص 109/97.
14. عبد المجيد (برابح)، " الديمقراطية التشاركية، " **مجلة القانون، المجتمع والسلطة**، عدد خاص بأشغال الملتقى الوطني حول موضوع مؤشرات الحكم الراشد وتطبيقاتها (06 و 07 أبريل 2011)، جامعة وهران، مخبر القانون، المجتمع والسلطة جامعة السانيا وهران، 2011، ص 108/102.
15. عبد الله (حجاب)، " التنمية المحلية.... النظريات الاستراتيجية والأطراف الفاعلة لتحقيقها، " **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، جامعة عمار ثلجي الأغواط، العدد 06، جوان 2017، ص 366/353.
16. عقوي (مولود)، " الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية، " **مجلة القانون**، العدد 06، جوان 2016، ص 2018/202.
17. رحامي (جهاد)، بن عزوز (عزوزي)، " الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية المنتخبة بالجزائر: واقع وأفاق، " **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد 9، ص 235/223.
18. رمضان (عبد المجيد)، " الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية، " **دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح، العدد 16، جانفي 2017، ص 88/75.